المجلس وافق على استعجال مناقشتها ثم سحبها بعد سجال نيابي-حكومي.. وتوجه لخفضها إلى 60 ديناراً

زيادة علاوة الأولاد تتعثر من جديد بسبب معارضة الحكومة

مرزوق الغانم مترئساً جلسة مجلس الأمة

الشيخ سلمان الحمود أكد ضرورة تعديل القوانين الرياضية (تصوير: صالح محمد)

كتب عمر الرشيدي ومصطفى كامل

من جديد، تعثرت زيادة علاوة الأولاد بعد اختلاف الحكومة والنواب على إقرارها، حيث سحب فيصل الشايع تقرير اللجنة المالية المتعلق بالزيادة على ان يناقش التقرير في جلسة مجلس الامة المقبلة، وذلك بعد طلب وزير المالية من مجلس الامة اعطاء الحكومة مهلة شهر لكي تقدم للمجلس دراسة وافية وشاملة حول زيادة علاوة الاولاد بهدف تحقيق معيشة كريمة للمواطن ولتحقيق المصلحة العامة، فيما يتضح أن هناك توجها حكوميا مدعوم من نواب بخفض الزيادة المقترحة من 75 إلى 60 دينارا. ووافق مجلس الامة في جلسته التكميلية على تشكيل عدد من اللجان المؤقته ولجان التحقيق البرلمانية. فقيما يخص اللجان البرلمانية المؤقتة وافق المجلس على تشكيل لجنة الموارد البشرية حيث زكى المجلس لعضويتها كلا من النواب يعقوب الصانع وعودة الرويعي وعبد الحميد دشتي وخليل عبدالله وعبدالكريم الكندري.

كما وافق على تشكيل لجنة الظواهر السلبية حيث زكى المجلس لعضويتها كلا من النواب صالح عاشور وسعود الحريجي وحمدان العازمي وحسين القويعان ونبيل الفضل وتشكيل لجنة المرأة والاسرة حيث زكى المجلس لعضويتها كلا من صالح عاشور وخليل عبدالله وصفاء الهاشم وعبدالكريم الكندري وحمود الحمدان. ووافق ايضا على تشكيل لجنة حقوق الانسان حيث زكى لعضويتها كلا من فيصل الدويسان وعودة الرويعي وعدنان عبد الصمد وعبد الكريم الكندري وفيصل الشايع كما وافق على تشكيل لجنة الشباب والرياضة حيث زكى لعضويتها كلا من عبدالله الطريجي وراكان النصف وخليل الصالح وجمال العمر وماجد موسى وعسكر العنزي وعودة الرويعي. وبالنسبة للجان التحقيق البرلمانية فقد وافق المجلس على تشكيل لجنة تحقيق في التحويلات المليونية التي تمت عن طريق وزارة الخارجية الى بعض السفارات الكويتية في الخارج على ان تلحق بلجنة الايداعات المليونية البرلمانية بنفس اعضائها.

كما وافق على تشكيل لجنة تحقيق لفحص عقد محطة الزور الشمالية المرحلة الاولى وانتخب المجلس لعضويتها كلا من النواب طلال الجلال وفيصل الكندري وخلف دميثير ومبارك الحريص وعبد الحميد دشتي. ووافق المجلس ايضا على تشكيل لجنة تقصي حقائق تابعة للجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية بشأن كل ما يتعلق بصفقات الطائرات المتعلقة بالخطوط الجوية الكويتية بنفس اعضاء لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية.

ووافق المجلس بالاجماع في المداولتين الاولى والثانية على تقرير لجنة الشؤون التشريعية القانونية البرلمانية عن المشروع بقانون بتعديل بعض احكام المرسوم بالقانون (رقم 23 لسنة 1990) بشأن قانون تنظيم القضاء وقرر احالته الى الحكومة.

كما وافق المجلس على سحب تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية في شأن قانون محاكمة الوزراء على ان يحتفظ بدوره على جدول اعمال المجلس، حيث اكد وزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون الاسلامية د.نايف العجمي ان الحكومة اطلعت على الاسباب «الوجيهة» لرفض اللجنة مشروع القانون الحكومي وهذا يؤكد مبدأ مقر من مبادئ الدستور «ان الناس متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة». وجاءت وقائع الجلسة كالتالي:

مجلس الأمة اختار أعضاء لجانه المؤقتة

- **توسيع طلب تشكيل لجنة التحقيق في شراء الطائرات الهندية ليشمل جميع الصفقات وتكليف «التشريعية» ببحث القضية**
- **إسناد التحقيق في التحويلات الخارجية المليونية إلى لجنة الإيداعات وتشكيل لجنة تُعنى بتطوير الموارد البشرية**
- **وزير الشباب: اتحاد القدم لم يعدل أوضاعه وفق قانون 26 وتم التنسيق مع الأندية لحله**
- **أنا لا أقبل كوزير أن يستمر وضع الرياضة على ما هو عليه ونحن بصدد إجراء إصلاحات**
- **الحريص: جوهر التعديل هو وجوبية التظلم من محكمة الوزراء ونحن نصر عليه**

- **وزير المالية: ننتهز الفرصة لتقديم الشكر للنواب ونعلم أن هدف القانون تحقيق الرفاه للمواطنين**
- **لو كانت النية رفض علاوة الأولاد لأعلنا من الآن لكننا متفقون على إقرار ما يهم مصلحة المواطن**
- **الشايع: تقدمت أنا والنائبان النصف والطريجي بتعديلات على مرسوم الرياضة لأنه ترك الأندية تضع أنظمتها**

افتتح رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم الجلسة عن الساعة التاسعة صباحا، وتلا الامين العام اسماء الحاضرين والمعتذرين.

يوسف الزلزلة: تقدمنا بطلب مناقشة زيادة علاوة الاولاد بعد الاسئلة.

الرئيس: الطلب يتلا بعد بند الاسئلة.

وانتقل المجلس الى بند الاسئلة.

فيصل الشايع: وجهت سؤالا برلمانيا الى وزير الاعلام بخصوص النظام الاساسي لكرة القدم واشهار الاتحاد لمرسوم 2012/26 دون عقد جمعية عمومية ما صاحبه من مخالفات القانون يؤكد ان الهيئات يعدل نظامها الاساسي بدعوة للجمعية العمومية، وسؤالي على اساس الهيئة العامة اشهرت اتحاد الكرة دون عقد اجتماع للجمعية العمومية وكيف نشر في الجريدة اجتماع عقد قبل 6 سنوات وتحديدا في 2007 والمادة 35 تدعو الجمعية العمومية لوضع النظام الاساسي للاتحاد، وسؤالي تضمن ايضا هل سيتم صرف اموال للاتحاد منذ اجتماع الجمعية في عام 2007 والطامة الكبرى ان اشهار الاتحاد 2013/6/23 مغالطة او ان اقول ان اشهار الاتحاد جاء بناء على اللجنة المالية كلام غير صحيح.

اكد لي ان الرئيس دون غير موافق على اشهار الاتحاد وبعث كتبا الى الهيئة التي اشهرت الاتحاد بناء على كتب وردت اليها من الاتحاد الدولي.

وزير الاعلام سلمان الحمود: شرحت في ردي فيما يتعلق باشهار اتحاد الكرة ووزارة الشباب تحفظت على الاشهار، وزير الشباب مسؤول من خلال مجلس الادارة، الرئيس السابق للهيئة لم يعرض على وزارة الشباب اشهار اتحاد الكرة، هناك معالجة حثيثة للموضوع حصن اشهار الاتحاد بعد 60 يوما، وزارة الشباب حريصة على تطبيق القانون اما الجزء المالي فنحن في تنسيق مع وزارة المالية ومستعدون لتطبيق القانون.

فيصل الشايع: كان بامكان الوزير الاعتراض على المحضر، رد الهيئة والوزير بان الجمعية العمومية بتاريخ 2012/3/4 عندما وافقت على النظام الاساسي هذا غير صحيح، وان لم يكن صحيحا لماذا لم تشر اليه الهيئة من الديباجة للاشهار، وما كان يجب ان تتم الموافقة على اشهاره.

الآن ارجو من الوزير حسم القضايا والقوضى التي تعاني منها الرياضة منذ سنوات وتطبيق القانون على الجميع بغض النظر عن الاشخاص وتقدمت والنواب الطريجي والنصف والرويعي والحريص بتعديلات على المرسوم 6 /2016/2 لتعديل الاوضاع الخاطئة المرسوم لا يحل الاشكال ترك الاندية تضع النظام الاساسي وهذا قمة الفوضى جمعيتان عموميتان لا يعقدان تحل الاندية والاتحادات.

وزير الاعلام: بخصوص القانون 26 تم التنسيق مع الاندية والاتحاد ونقوم بدراسة الاقتراحات لحل مشكلة المادة «26» لم نقبل باستمرار الوضع على ما هو عليه في الهيئة فاي موضوع يتحفظ عليه وزير الشباب فلابد لمجلس الادارة ان يريد رده باغلبية الثلثين ونضع بدنا بيد المجلس لمعالجة اي مثالب.

عبدالله الطريجي: ما عرفته من كلام الوزير ان يتحفظ على اشهار اتحاد الكرة ولكن ما هي الاجراءات التي سيتخذها الوزير وهل الاتحاد الآن شرعي او غير شرعي، البلبلة اللي صارت في نهائي كاس ولي العهد.

وزير الاعلام: السؤال واضح اني قلت ان الاتحاد لم يوفق اوضاعه ولابد ان نستقي الفتوى والتشريع هل الاتحاد شرعي ونحن ناسف على ما حدث في كاس ولي العهد وهناك علاقة مباشرة بين الاتحاد والاندية الرياضية.

عبدالله التميمي: وجهت سؤالا بشان التركيبة السكانية الكل يعلم ان الكويت لديها تجار الاقامات والبشر ولدينا خلل كبير في التركيبة، وعدد الجاليات يفوق عدد الكويتيين الشعب الكويتي ونسبة العزاب تبلغ 80 في المئة وهذا يسبب خللا وكثرة الجرائم، والسؤال منوط بوزير الداخلية ولابد من تنظيم العمالة السائبة وقدمت اقتراحا بجيث لا تتجاوز اكبر جالية 120 الفا اما الآن الجالية الهندية تعدادها 780 الفا وهذا يضر بالوضع الامن وتشكر الشيخ محمد الخالد على سرعة الاجابة وشفافيته ومصداقيته وهناك منظمات دولية ادانت الكويت.

وزير النفط علي العمير: الهم مشترك بالعمالة والتركيبة السكانية وردت كلمة النائب ان الكثير من المنظمات الدلية ادانت الكويت نحن دافعنا عن الكويت في المحافل الدولية وارجو شطب الكلمة.

فيصل الدويسان: ما ذكره التميمي لا يخالف نص القانون دولي ورأيت الادانة بام عيني، من حق النائب ان يعبر عن رأيه ومجلس حقوق الانسان ادان الكويت في ملف العمالة والبدون.

علي العمير: مازلت اقول انه ليس هناك ادانات مجرد التعبير لا تبعد الادانة تاتي بعد تحقق وحكم قضائي، انما لربما ايجاد بعض الملاحظات وتدوينها قد تتفق او نختلف عليها، الكويت تحترم حقوق الانسان والحفاظ على كرامة الوافدين.

مبارك الخريجي: تقدمت بسؤال الى وزير التربية بخصوص تخصيص مدارس منطقة اشبيلية وعموما المليفي ليس غريبا على مجال التعليم، بعض المسؤولية في التربية على قدر المسؤولية ونناشد الوزير تلبية نداء اهالي اشبيلية ويعالج الثغرات المتعلقة بتخصيص مدارس في المنطقة.

ماجد موسى: قدمت سؤالا مماثلا لسؤال الخريجي هناك منطقة تنقصها مدارس مثل صباح الناصر لا توجد بها مدارس لبعض المراحل، اذ يجبر المواطن ان يدرس ابنه في منطقة معينة رغم ان المنطقة عمرها 27 عاما ونتمنى من الوزير المليفي الاسراع في بناء مدارس في صباح الناصر واشبيلية.

الرئيس الغانم: في قانون الحضانات احيل الى اللجنة التشريعية وفقا للمادة 103 لمراجعته من حيث الصياغة وجمال العمر اثار ان هناك تغييرا وبعد التحقق راينا ان هناك تعديلات ولذلك التصويت على القانون لا يعتد عليه ، لان اللجنة غيرت فيه وسيكون التصويت على القانون الاصلي كما في جلسة 21 يناير.

عبدالحميد دشتي: النص المعدل يؤدي الى نفس الغرض موافقة الجيران هي الضوابط التي ستضعها اللائحة التنفيذية واذا نعيد التصويت نطرح النصين.

الرئيس الغانم: وفقا للمادة 103 ان المراجعة تتعلق بالصياغة.

سعدون حماد: عندما كلفت الاخ الرئيس التشريعية بمراجعة الصياغة لم يطلب منا نحن في اللجنة اي شيء ونحن لا نعرف من اين اتوا بالنص المعدل.

الرئيس: سأقرأ النص المتعلق بانشاء الحضانات في السكن الخاص والاستثماري، والمادة 10 مكرر التي اضيفت ستتحول الى المادة 11 والآن التصويت بالنداء بالاسم على المداولة الثانية قبل احالته الى الحكومة.

التصويت على المداولة الثانية

الحضور	41
موافقة	40
عدم موافقة	0
امتناع	1

موافقة وبحال الى الحكومة.

جمال العمر: اسجل شكري للرئيس والمجلس وارجاع القانون الى وضعه الحقيقي، وحفاظا على سمعة المؤسسة بان لا تتكرر هذه العملية اذا كان هناك متسببون فعلى مكتب المجلس التحقيق.

الرئيس: هناك تعديلات كثيرة في المداولة الثانية ونحن بشر المطلوب تقديم التعديلات في المداولة الثانية.

الامين العام يتلو طلب تقديم زيادة علاوة الاولاد وعلى ما سواه ويكون التصويت نداء بالاسم.

يوسف الزلزلة: هذا الطلب قدم لان علاوة الاولاد منذ المجلس المبطل الثاني، وكلفت اللجنة المالية بتقديم تقريرها ووافقت بالاجماع ونامل ان توافق الحكومة ان يكون هناك تباشير.

وزير المالية انس الصالح: نعلم ان الغاية من الاقتراح تحقيق الحياة الكريمة للمواطن ونحن نعمل على دراسة المقترح ولدينا قلق ان يكون هذا الاقتراح فيه ضرر على المواطن.

سنقوم بدراسة شاملة ووافية ونريد شهرا او يزيد قليلا.

يوسف الزلزلة: اذا كان الحكومة ستقدم بعد الشهر دراسة وافية فلا مانع لدينا.

عبدالله التميمي: عندما جاء في برنامج عمل الحكومة كلمة انتهاء دولة الرخاء نحن من دافع عن الحكومة بالقول ان الرخاء المستدام هو المقصود لكننا نطالب بتوفير الرخاء للمواطن وهذه الاقتراحات جزء من ذلك.

فيصل الشايع: نحن في اجتماعات مع وزارة المالية بخصوص الاقتراحين كان الموقف الحكومي رافض لكنه اذ الحكومة ترى التأجيل لتقديم بدائل افضل للمواطن فنحن معها وهذا افضل من ان يحصل المواطن على لا شيء لذلك نحن لا مانع لدينا بسحب الاقتراحين.

النائب عبدالله الطريجي: معالي وزير المالية يطلب التأجيل وكنت اتمنى ان يقدم لنا مبررات التأجيل ولانه فاجانا رئيس اللجنة المالية البرلمانية بالرفض الحكومي للمقترحين ونحن لم نعلم بذلك ونريد ان تعرف مبررات هذا التأجيل والرفض كذلك.

النائب نبيل الفضل: اغبى شيء دفع الاموال واقرار الزيادات فهذه السياسة تضر المواطن ولا تنفعه وموقفي منها واضح ونحن نريد حلولا ذكية.

النائب عبدالحميد دشتي: لا اعلم ان حلول ذكية يتحدث عنها الزميل نبيل الفضل نحن نريد تخفيف العبء عن المواطن البسيط.

النائب خليل الصالح: سعر البترول الكويتي ارتفع وهناك فئات استفادت من ارتفاع اسعار النفط لكن بالمقابل كل شيء ارتفع والمواطن لم يستفد وعلى الحكومة ان تكون جادة في موقفها من معالجة تخفيف اعباء المواطن.

النائب حسين قويعان: ان مع الاخوان ما هي مبررات التأجيل لا نريد ان نترك كل شيء معلق ولا نريد من الحكومة المماطلة وشراء الوقت ونريد ان تكشف للشعب الكويتي الحكومة موقفها من هذه الزيادة واذا ترفضها لماذا ترفض؟ نريد ان يتم التصويت الآن ليعرف الشعب الكويتي من يؤيد زيادة علاوة الابناء وبدل الايجار ومن يقف ضدها.

النائب صالح عاشور: ليس هناك حلول ذكية ولكن وزير المالية ذكي وهو يبطح حل هذه ؟؟؟؟؟ لانه يريد التأجيل لكسب الوقت ونحن نقول للحكومة اذا كان لديكم بدائل قدموها واعرضوها علينا حتى نعرف

فيصل الشايع سحب تقرير علاوة الأولاد

وزير المالية وعد بمشروع حكومي للعلاوة